التحوّل من المرحلة التأسيسية إلى مرحلة التوسّع في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

تقرير الشرق الأوسط لعام 2023

strategy&
Part of the PwC network

pwc

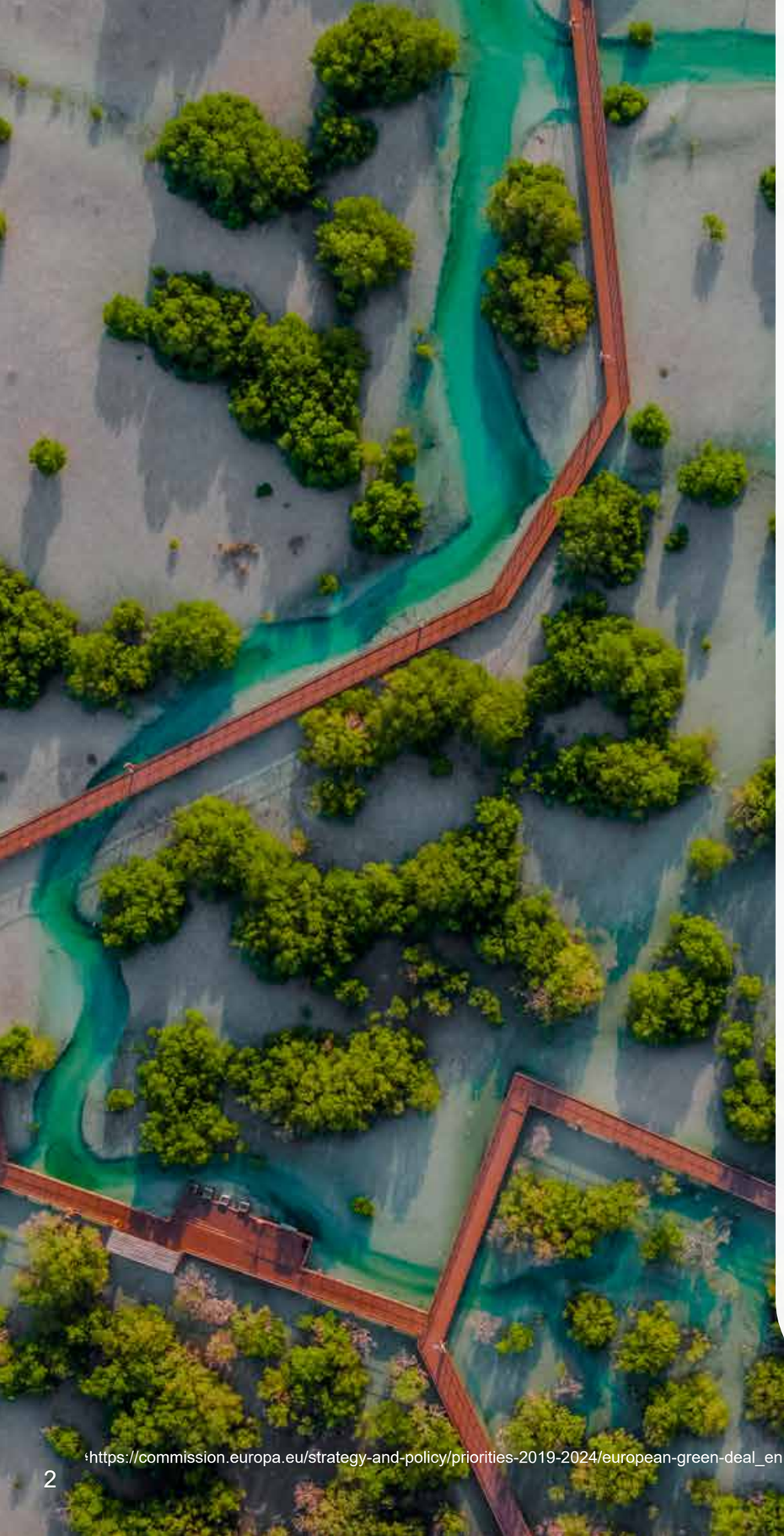

مقدّمة

تستجيب المؤسسات في الشرق الأوسط بشكل متزايد للمتطلبات الجديدة المتمثلة بالفكر المتجدد والإجراءات الأكثر صرامة بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ.

01 تُظهر هذه المؤسسات شفافية أكبر حول كيفية تأثير عملياتها التشغيلية في البيئة، من خلال تقديمها عدداً أكبر من التقارير العامة.

02 تعمل على تعديل أساليبها بهدف وضع نهج عمل أكثر انتظاماً لإدارة هذه الجهود، ويشمل ذلك إضافة أدوار تنفيذية عليا ذات مسؤوليات محددة تتمحور حول الاستدامة.

ويُعتبر ذلك جزءاً من النتائج الرئيسية التي توصّل إليها تقرير بي دبليو سي لعام 2023 بشأن قضايا المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط - بنسخته الثانية. **وتتمحور النتائج الرئيسية هذا العام حول ركيزة ''المعايير البيئية'' على وجه التحديد.** وتسلّط هذه النتائج الضوء على التقدّم المستمر الذي تحرزه المؤسسات للتأكد من أن استراتيجياتها وعملياتها التشغيلية وإجراءاتها أكثر استدامة، وتشير إلى الخطوات التي يتعيّن عليها استكمالها لبلوغ وجهتها المنشودة.

ولا شكّ في أن الوعي المتزايد بمخاطر المناخ على الأعمال، إلى جانب الأنظمة الجديدة، دفع أكثر من ست مؤسسات من بين كل عشرة متواجدة في المنطقة إلى تضمين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في استراتيجياتها، علماً أن التركيز يتحوّل اليوم أكثر فأكثر إلى التنفيذ. وفي هذا السياق، نشهد تحوّلاً في نظرة قيادات القطاعين العام والخاص إلى أهمية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، فعدد المؤسسات التي تعيّن مورداً مخصصاً على المستوى التنفيذي ليكون مسؤولاً عن هذه الأجندة يزداد أكثر من أيّ وقت مضى؛ إذ إنّ ثلث المؤسسات باتت توظّف مسؤولاً تنفيذياً لشؤون الاستدامة. **ومع ذلك، يشير المشاركون في الاستطلاع إلى فجوات كبرى ما زالت قائمة، لا سيما على مستوى المهارات والتمويل.**

إنّه لأمر مشجّع أن نرى المؤسسات في الشرق الأوسط تتحوّل من المرحلة التأسيسية في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية إلى مرحلة ''توسّع'' جديدة أعمق وأكثر ثراءً. وبهدف مساعدتها على بلوغ مستويات جديدة من الطموح - ويشمل ذلك إجراء تغييرات ملموسة في العمليات التشغيلية والاستفادة من عدد أكبر من فرص التمويل الأخضر - يشير المشاركون في الاستطلاع إلى أنّهم يعتمدون على قادة مؤسساتهم لزيادة تركيزهم على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، يريدون من الحكومات في المنطقة أن تكثّف جهودها وتضع أطر سياسات مماثلة لتلك التي تمّ إطلاقها في دول أخرى مثل قانون الحدّ من التضخم في الولايات المتحدة، والصفقة الجديدة المراعية للبيئة التي وضعتها أوروبا، وخطة سنغافورة الخضراء لعام 2030[1].

باختصار، يُعتبر تقرير بي دبليو سي لهذا العام حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط أداةً لتتبّع التقدّم المحرز على مستوى نموّ الاستدامة في المنطقة. وقبيل انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، تؤدي المؤسسات دورها في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وتشير إلى ضرورة الدعم العملي لتتمكن من المضي قدماً بسرعة أكبر. وفي حال اتخاذ الحكومات الخطوات المناسبة، **قد يكون العام 2023 الأكثر تحوّلاً بيئياً في المنطقة حتى الآن.**

الدكتور يحيى عنوتي
الشريك المسؤول عن قطاع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في استراتيجي& الشرق الأوسط

[1] "قانون الحدّ من التضخم"، وكالة حماية البيئة الأمريكية، https://www.epa.gov/green-power-markets/inflation-reduction-act؛ "الاتفاق الأوروبي المراعي للبيئة: السعي لأن تكون أوروبا أول قارة محايدة مناخياً"، المفوضية الأوروبية، https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/european-green-deal_en؛ "مدينة الفرص الخضراء"، خطة سنغافورة الخضراء، https://www.greenplan.gov.sg/

المحاور الرئيسية

المستخلصة من نتائج الاستطلاع الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط

01

التحوّل الجذري في التقدّم المحرز على مستوى المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية:

تبنّت **64%** من المؤسسات استراتيجية رسمية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في السنة الأخيرة، في حين قام العديد منها بإدراجها ضمن أولوياته.

02

مضي المؤسسات قدماً واتخاذها إجراءات عملية بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية:

يرى أكثر من **60%** من المشاركين في الاستطلاع أن على القيادات المؤسسية العليا تخصيص مزيد من الوقت لمعالجة المسائل المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، مع اعتبار الاقتصاد الدائري أولوية قصوى.

03

تفعيل مهارات الاستدامة واعتماد التمويل الأخضر لتحقيق الطموحات المناخية:

تحصل **13%** فقط من المؤسسات على تمويل مستدام والتحديات ما زالت قائمة في ظل استمرار فجوة المهارات المراعية للبيئة.

04

دعوة مؤسسات الشرق الأوسط إلى عقد اتفاق جديد مراعٍ للبيئة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين:

إنّ الرسالة الموجّهة إلى الحكومات لاتخاذ إجراءات جدية بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية واضحة وصريحة. فأكثر من **ثلث** المؤسسات التي شاركت في الاستطلاع تأمل أن يفضي مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون إلى تشريعات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإلى حوافز لتعزيز النموّ المراعي للبيئة.

المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط:

الرحلة حتى الآن

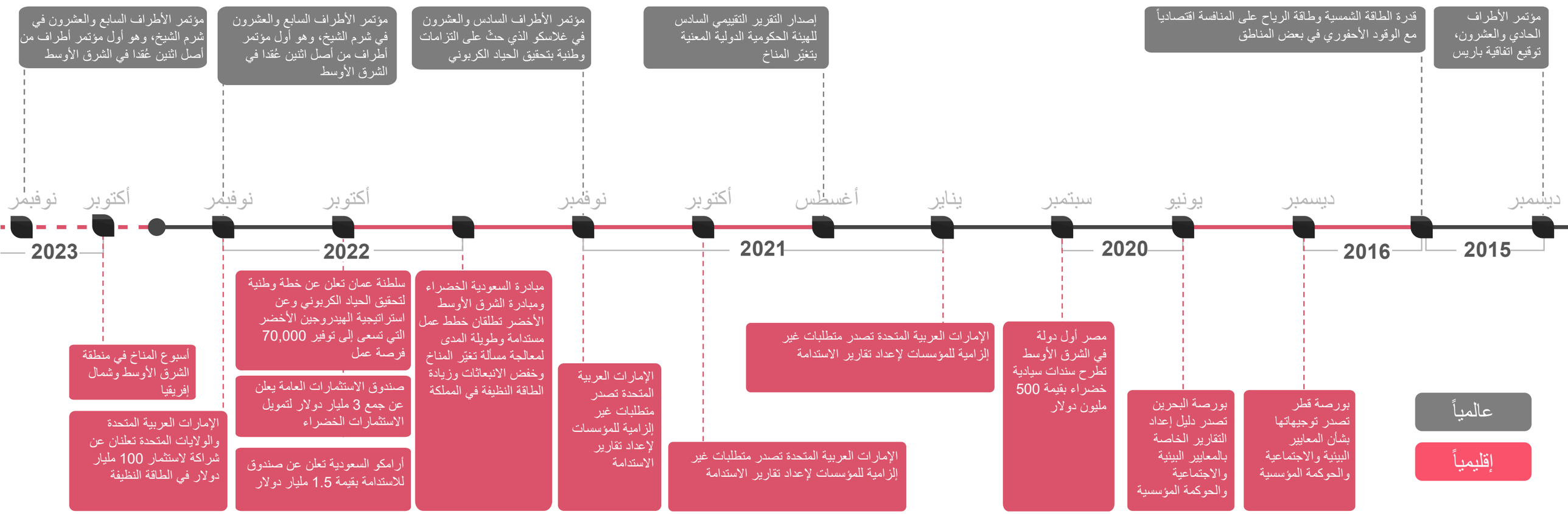

اكتشف أهم أربع نتائج

01

التحوّل الجذري في التقدّم المحرز على مستوى المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

01

التحوّل الجذري في التقدّم المحرز على مستوى المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

أظهرت النسخة الأولى من تقرير بي دبليو سي الشرق الأوسط لعام 2022 بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أن تبني هذه المعايير وفهمها في المنطقة ما زال في مرحلة تأسيسية، فقد أشار 18% فقط من المشاركين في الاستطلاع إلى أن مؤسساتهم تمتلك فرقاً ونظماً تتيح تغطية النطاق الكامل للوظائف المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية[2].

لقد شهدنا هذا العام مؤشرات تقدّم واضح ومحدد، أوّلها اعتبار المسائل المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية جزءاً لا يتجزأ من العديد من المؤسسات التي استحدثت أدواراً خاصة لتنفيذ استراتيجيتها ذات الصلة. **فأكثر من ربع المؤسسات (27%) تضمّ اليوم منصب المسؤول التنفيذي لشؤون الاستدامة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في حوالى نصف هذه المؤسسات.** ويشير ذلك إلى تحوّل ملحوظ مقارنةً بنتائج العام 2022، حيث أشار حوالى 55% من المشاركين في الاستطلاع إلى أن الرئيس التنفيذي هو الذي يمتلك سلطة كاملة على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية - إلا أن هذا العدد انخفض هذا العام ليصل إلى 20% فقط مع تولّي المسؤول التنفيذي لشؤون الاستدامة هذه المسؤولية.

وتؤكد هذه الجهود المؤسسية الأكثر تنظيماً على النضج المتزايد للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المنطقة: وفي الواقع، أظهرت بحوث أخرى أجرتها استراتيجي& أن 98% من المؤسسات الأعلى تصنيفاً في المجال تمتلك مديراً تنفيذياً مسؤولاً بشكل خاص عن شؤون الاستدامة[3].

[2] "إعادة تصوّر منطقتنا من خلال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية"، بي دبليو سي الشرق الأوسط، 2022.
https://www.pwc.com/m1/en/esg/documents/esg-middle-east-survey-report.pdf
[3] "المسؤولون التنفيذيون لشؤون الاستدامة الممكّنون"، استراتيجي&، 2022.
https://www.strategyand.pwc.com/de/en/functions/esg-strategy/empowered-chief-sustainability-officers.html

أما علامة التقدّم الثانية، فهي التزايد المستمر في حصة المؤسسات التي تمتلك استراتيجية رسمية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، **فقد وضعت حوالى ثلثي المؤسسات (64%) استراتيجية ذات صلة.** من جهة أخرى، انخفض عدد المؤسسات التي لم تتخذ أيّ إجراءات ذات صلة إلى حدّ كبير: ففي حين أن 16% من المشاركين في الاستطلاع العام الماضي أشاروا إلى أن مؤسساتهم لا تمتلك استراتيجية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، انخفض هذا العدد هذا العام ليصل إلى 7% فقط.

ثالثاً، **يشير 70% من المشاركين في الاستطلاع اليوم إلى أن مؤسساتهم تصدر تقارير عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية،** في حين أن الربع يخصص تقارير مستقلة للموضوع (الشكل 1). ويشير 59% منهم إلى أنه يتمّ التدقيق أو التحقق من التقارير بشكل رسمي، في حين أن 25% آخرين يؤكدون أن مؤسساتهم تخطط لتنفيذ هذه الخطوة العام المقبل.

الشكل 1

يشير 70% من المشاركين في الاستطلاع إلى أن مؤسساتهم تصدر تقارير عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، في حين أن الربع يخصص تقارير مستقلة للموضوع.

هل تعدّ مؤسستكم تقارير عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بأيّ من الطرق التالية؟

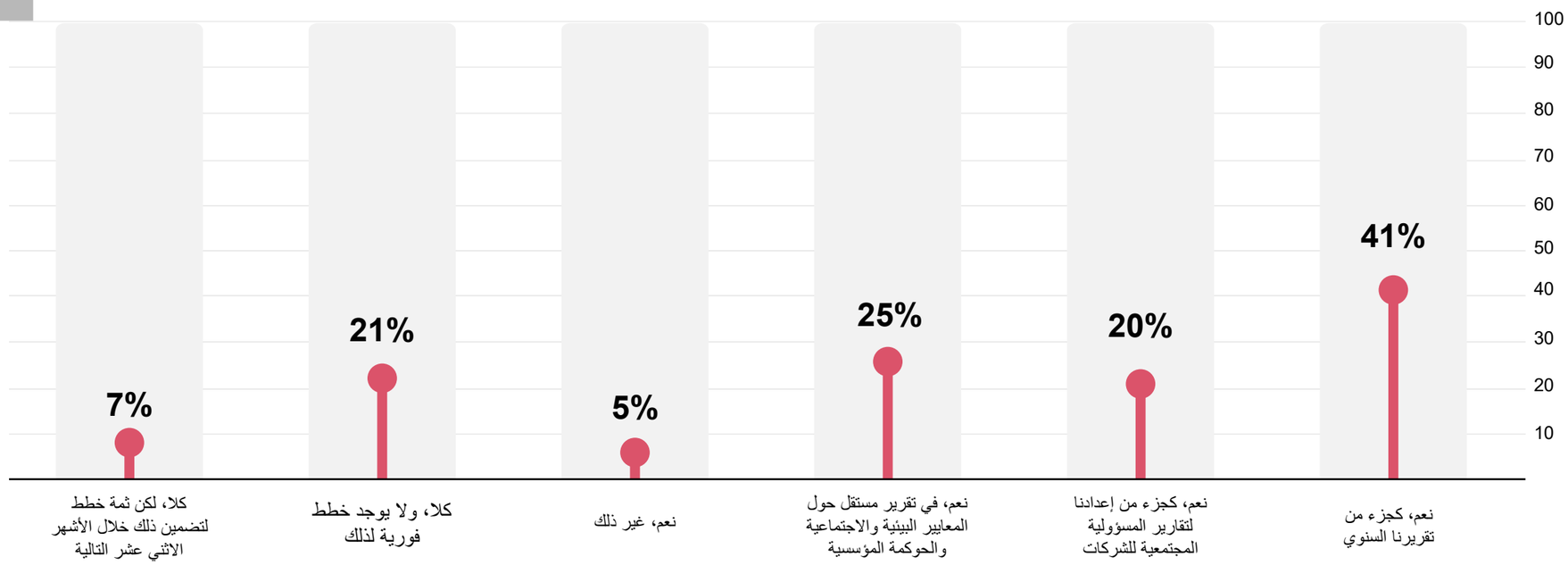

ملاحظة: اختار المشاركون في الاستطلاع أكثر من إجابة واحدة في بعض الأسئلة، وبالتالي قد لا يكون مجموع الأرقام 100%.

يسلّط هذا التوجه الضوء على الضغوط التنظيمية المتزايدة المفروضة على المؤسسات لإعداد تقارير عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على مستوى الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، أصدرت غالبية البورصات والجهات التنظيمية في المنطقة، بما فيها سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي، توجيهات بشأن إعداد تقارير الاستدامة[4]. وتتماشى هذه النصوص مع المتطلبات الرئيسية لإعداد التقارير التي يتمّ طرحها على المستوى العالمي، بخاصة في الاتحاد الأوروبي، الذي أطلق توجيهات إعداد تقارير استدامة الشركات التي تتطلب من المؤسسات التي تضم أكثر من 500 موظف رفع عدد كبير من التقارير حول قضايا الاستدامة. وفي الولايات المتحدة، اقترحت هيئة الأوراق المالية والبورصات قواعد جديدة - ما زالت قيد المناقشة - من شأنها أن تفرض على المؤسسات العامة إعداد تقارير حول المناخ[5].

[4] محمد البرنو، "الثقة تتنامى في الشرق الأوسط"، مجلة Middle East Economy، 7 مارس، 2023.
[5] "إعداد تقارير استدامة المؤسسات"، المفوضية الأوروبية. https://finance.ec.europa.eu/capital-markets-union-and-financial-markets/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting_en؛ و"بيان حول القرار الإلزامي المقترح بشأن مخاطر المناخ"، هيئة الأوراق المالية والبورصات، 21 مارس، 2022. https://www.sec.gov/news/statement/gensler-climate-disclosure-20220321

وتتخذ المؤسسات في الشرق الأوسط الإجراءات اللازمة في ظل تزايد التوجيهات بشأن إعداد تقارير الاستدامة والضغوط التنظيمية: فقد أشار المشاركون في الاستطلاع إلى أن الامتثال للأنظمة يُعتبر العامل الوحيد والأهم لتبني استراتيجيات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، تليه الرغبة في المساهمة في الاستراتيجيات الوطنية لإزالة الكربون والمواءمة مع الثقافة والقيم المؤسسية (الشكل 2).

الشكل 2

يبقى الامتثال للأنظمة المحرّك الأهم لتبني استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، أي أن المؤسسات تنشط في هذا المجال كردّ فعل على المتطلبات التنظيمية.

أيّ من العوامل التالية تعتبرونها الأهم لتبني أو تطوير استراتيجية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الخاصة بكم؟

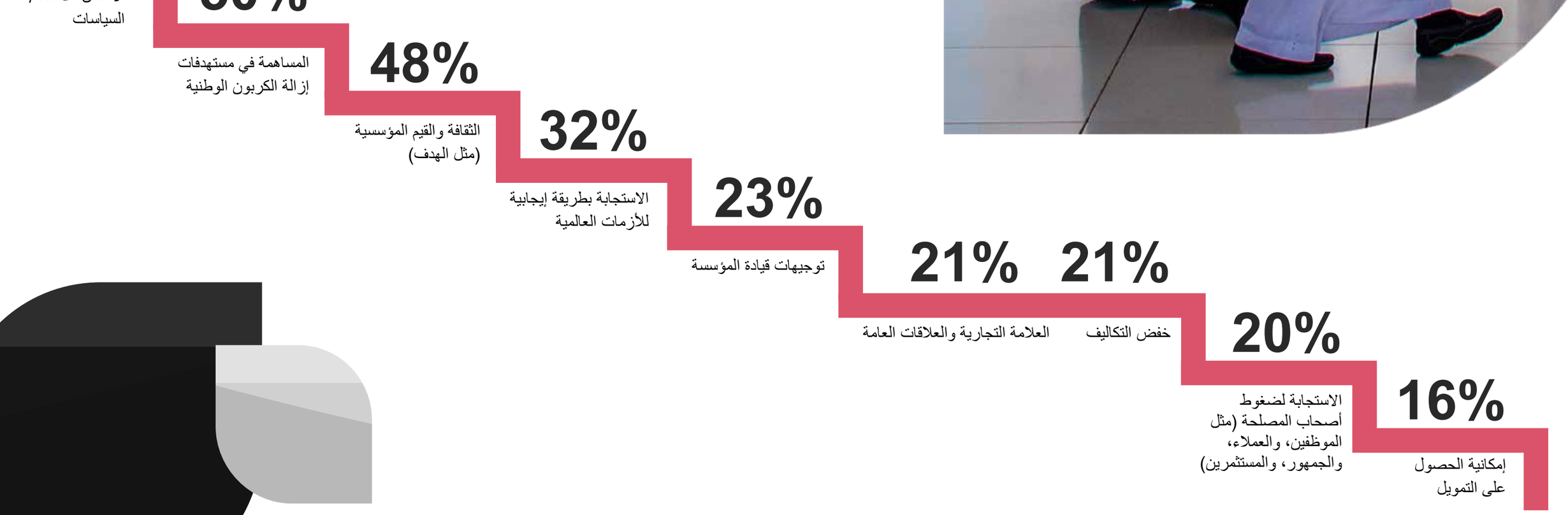

ملاحظة: اختار المشاركون في الاستطلاع أكثر من إجابة واحدة في بعض الأسئلة، وبالتالي قد لا يكون مجموع الأرقام 100%.

”ثمة ضغوط متزايدة من جهة المستثمرين والبنوك لتضمين الاعتبارات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية عند تخصيص رأس المال وصنع القرارات“.

فاضل عبد الرحمن
نائب الرئيس للاستدامة وتغيّر المناخ
شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة)

يكمن المؤشر الأخير الذي يدلّ على النضج المتزايد للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في مؤسسات الشرق الأوسط في عدد المجالات ذات الصلة التي تندرج ضمن اختصاص المسؤول عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المؤسسة.

وتشمل السمات الرئيسية التي تدلّ على الممارسات الجيدة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية:

01
وضع استراتيجية طموحة أساسها المستهدفات الاقتصادية أو المحددة على مستوى الدولة

02
تضمين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في العمليات الأساسية واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير

03
تحديد سجل المخاطر المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والحفاظ عليه

04
التواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والمورّدين والعملاء والجهات الممكّنة للمنظومة

05
توفير معطيات حول تصميم المنتجات والخدمات المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإمكانية التأثير فيه

06
تعميم الاستراتيجية والإنجازات والتحديات

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركين في الاستطلاع هذا العام كانوا أكثر انخراطاً في جميع هذه المجالات الستة، لا سيما الاستراتيجية (الشكل 3). فحوالى الثلث أشاروا إلى أن هذه المجالات الستة بأكملها تندرج ضمن اختصاص المسؤول عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المؤسسة، مقارنةً بنسبة 18% العام الماضي.

الشكل 3

شهدت حصة الأنشطة المتعلقة بإعداد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر ذات الصلة الازدياد الأكبر منذ العام الماضي، من بين الأنشطة التي تندرج ضمن اختصاص المسؤول المعني.

أيّ من الأنشطة التالية تندرج ضمن اختصاص المسؤول عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الخاصة بكم؟

ملاحظة: اختار المشاركون في الاستطلاع أكثر من إجابة واحدة في بعض الأسئلة، وبالتالي قد لا يكون مجموع الأرقام 100%.

توضّح نتائج الاستطلاع السادس والعشرين لانطباعات الرؤساء التنفيذيين في منطقة الشرق الأوسط الذي تمّ نشره خلال شهر يناير 2023 ما تعنيه هذه المحاور الواسعة على أرض الواقع. وقد بيّن هذا الاستطلاع أن نصف الرؤساء التنفيذيين في المنطقة اتخذوا أو يعتزمون اتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من مخاطر تغيّر المناخ، سواء عبر استحداث منتجات وعمليات جديدة مراعية للبيئة أو الحدّ من الانبعاثات[6].

[6]"الثقة في مستقبل واعد"، نتائج منطقة الشرق الأوسط في الاستطلاع السادس والعشرين لانطباعات الرؤساء التنفيذيين الصادر عن بي دبليو سي، يناير 2023. https://www.pwc.com/26th/en/ceo-survey.html

"يطرح علينا الكثير من عملائنا السؤال التالي: كيف يمكنكم مساعدتنا في رحلتنا نحو التمويل المستدام؟ هذا هو المحرّك الأول. أما المحرّك الثاني، فهو عندما يُطرح علينا سؤال بشأن الإجراءات التي سنتّخذها بصفتنا بنكاً للامتثال لمستهدفات إزالة الكربون المحددة وطنياً".

فيجاي باينز
المسؤول التنفيذي لشؤون الاستدامة، ورئيس مجموعة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية
بنك أبوظبي الأول

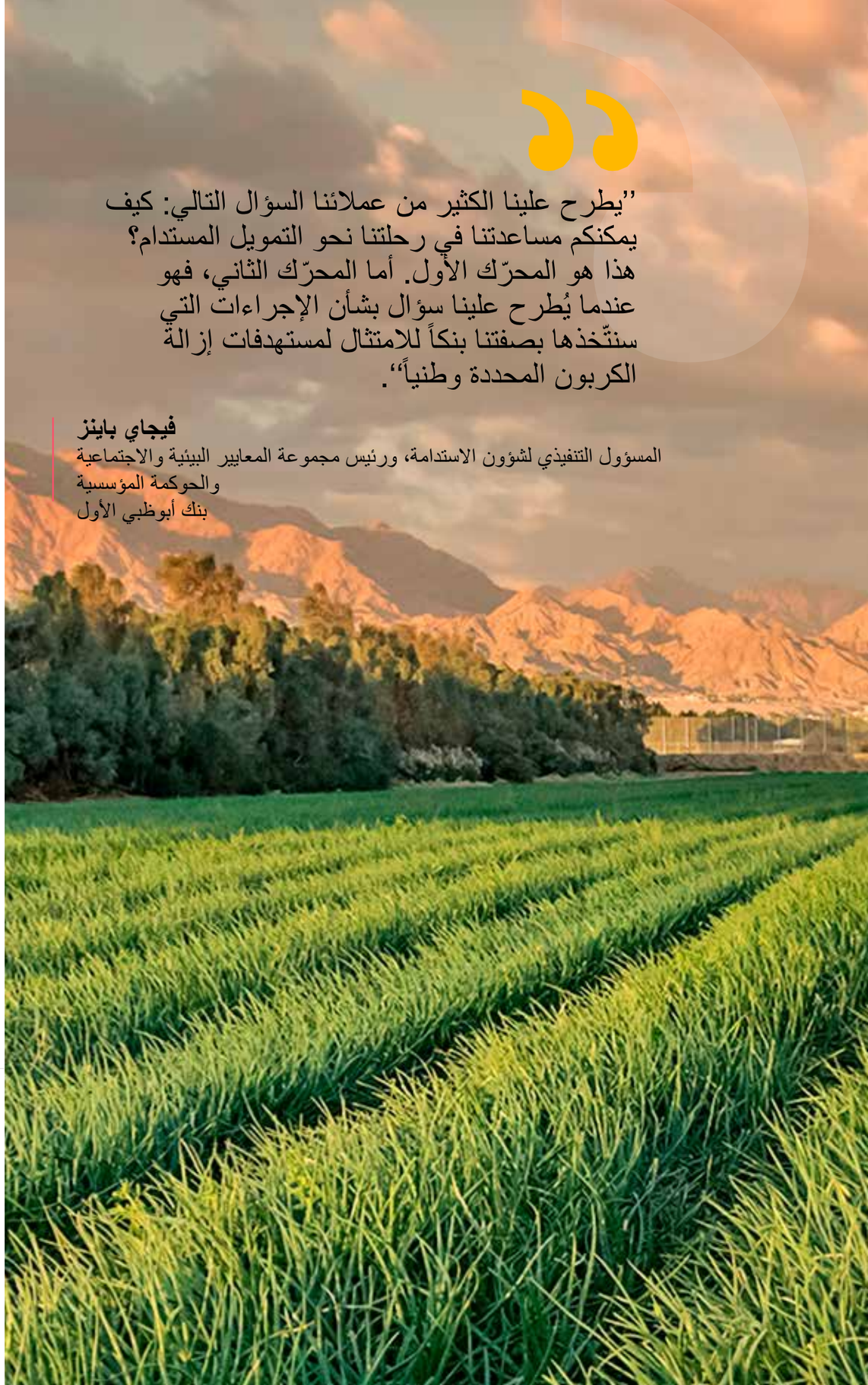

02

مضي المؤسسات قدماً واتخاذها إجراءات عملية بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

02

مضي المؤسسات قدماً واتخاذها إجراءات عملية بشأن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

يتمحور أحد المؤشرات التي تدلّ على تركيز قوي وعملي على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المؤسسات حول أحد الموارد الأكثر أهمية - الوقت. وبحسب النتائج التي توصّلنا إليها، **ثمة تصوّر واضح بأنه يتعيّن على الرؤساء التنفيذيين ومجالس الإدارة الاضطلاع بدور بارز أكثر في دفع أجندة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية داخل المؤسسات** - فأكثر من 60% من المشاركين في الاستطلاع يرغبون في أن يخصص المسؤولون التنفيذيون ومجالس الإدارة وقتاً أطول لمعالجة المسائل المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (الشكل 4). وتشير الأدلة أيضاً إلى أنه من المرجح أن يستجيب الرؤساء التنفيذيون في المنطقة لمثل هذه الدعوة: فقد بيّن الاستطلاع السادس والعشرون لانطباعات الرؤساء التنفيذيين أن واحداً من بين كل أربعة رؤساء تنفيذيين في الشرق الأوسط يشعر بأنه معرّض بشدة لتغيّر المناخ خلال السنوات الخمس المقبلة[7].

الشكل 4

يشير حوالى ثلثي المشاركين في الاستطلاع إلى أنه يتعيّن على الرؤساء التنفيذيين ومجالس الإدارة تخصيص المزيد من الوقت لمعالجة المسائل المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية؛ ويرى حوالى الربع أنه يتعيّن على مجالس الإدارة زيادة الوقت المخصص للتركيز على هذه المعايير بشكل كبير.

هل ينبغي أن تتغيّر المدة الزمنية التي يخصصها الرئيس التنفيذي/ مجلس الإدارة للمسائل المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية؟

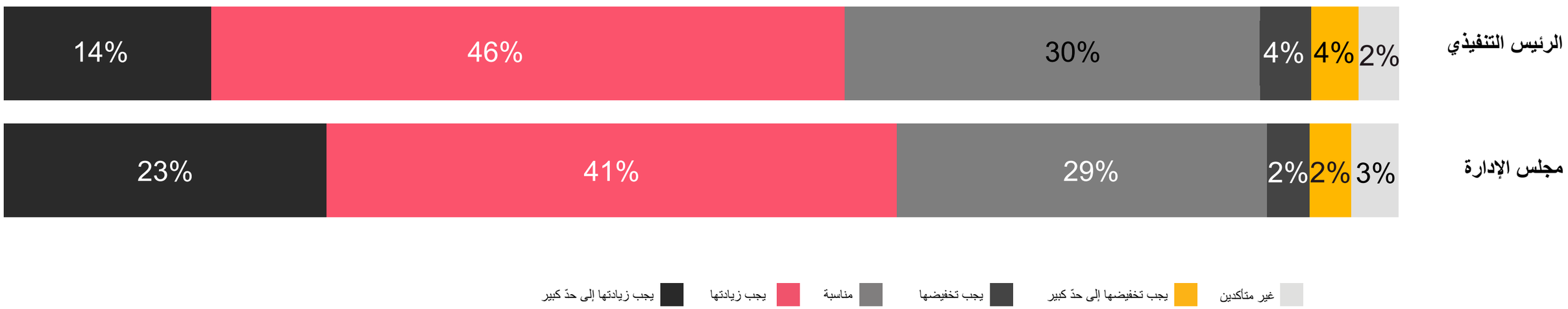

[7]نتائج منطقة الشرق الأوسط في الاستطلاع السادس والعشرين لانطباعات الرؤساء التنفيذيين.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد المشاركون في الاستطلاع عدداً أكبر من الأولويات العملية المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للعام المقبل، في ظل تصنيف المخاوف البيئية على أنها عالية للغاية (الشكل 5).

ويشير نصف المشاركين في الاستطلاع تقريباً إلى أن اتخاذ إجراءات لإدارة المخاطر والامتثال على رأس أولوياتهم. ويأتي التركيز على استراتيجيات إدارة النفايات الدائرية ومعالجة أثر تغيّر المناخ في المرتبتين الثانية والثالثة من قائمة الأولويات. بالإضافة إلى ذلك، تمّ اعتبار التنوع البيولوجي، وجودة الهواء، وندرة المياه من المسائل التي تُعتبر أولوية.

إلى جانب هذه المخاوف المرتبطة بالمناخ، يبرز جانبان رئيسيان من ركيزة ''المعايير الاجتماعية'' كأولويتين للعام المقبل وهما: التنوّع والمساواة ورفاهية القوى العاملة، وتوطينها وصقل مهاراتها.

الشكل 5

خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، تخطط المؤسسات لمنح الأولوية لإدارة المخاطر البيئية والامتثال، وإدارة النفايات الدائرية، وتغيّر المناخ.

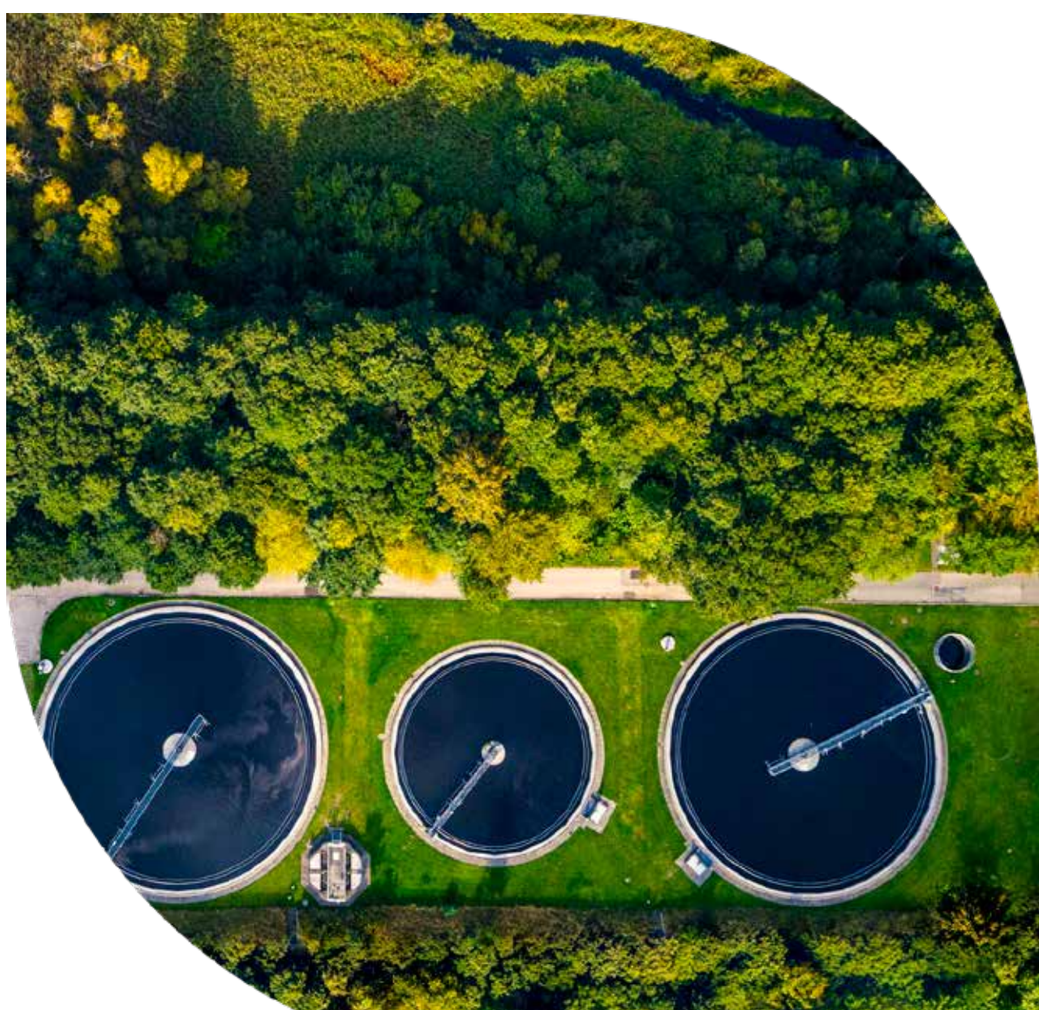

يُرجى تصنيف الأولويات القصوى لمؤسستكم خلال الأشهر الاثني عشر التالية وذلك في ما يتعلق بمجالات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي حددتموها.

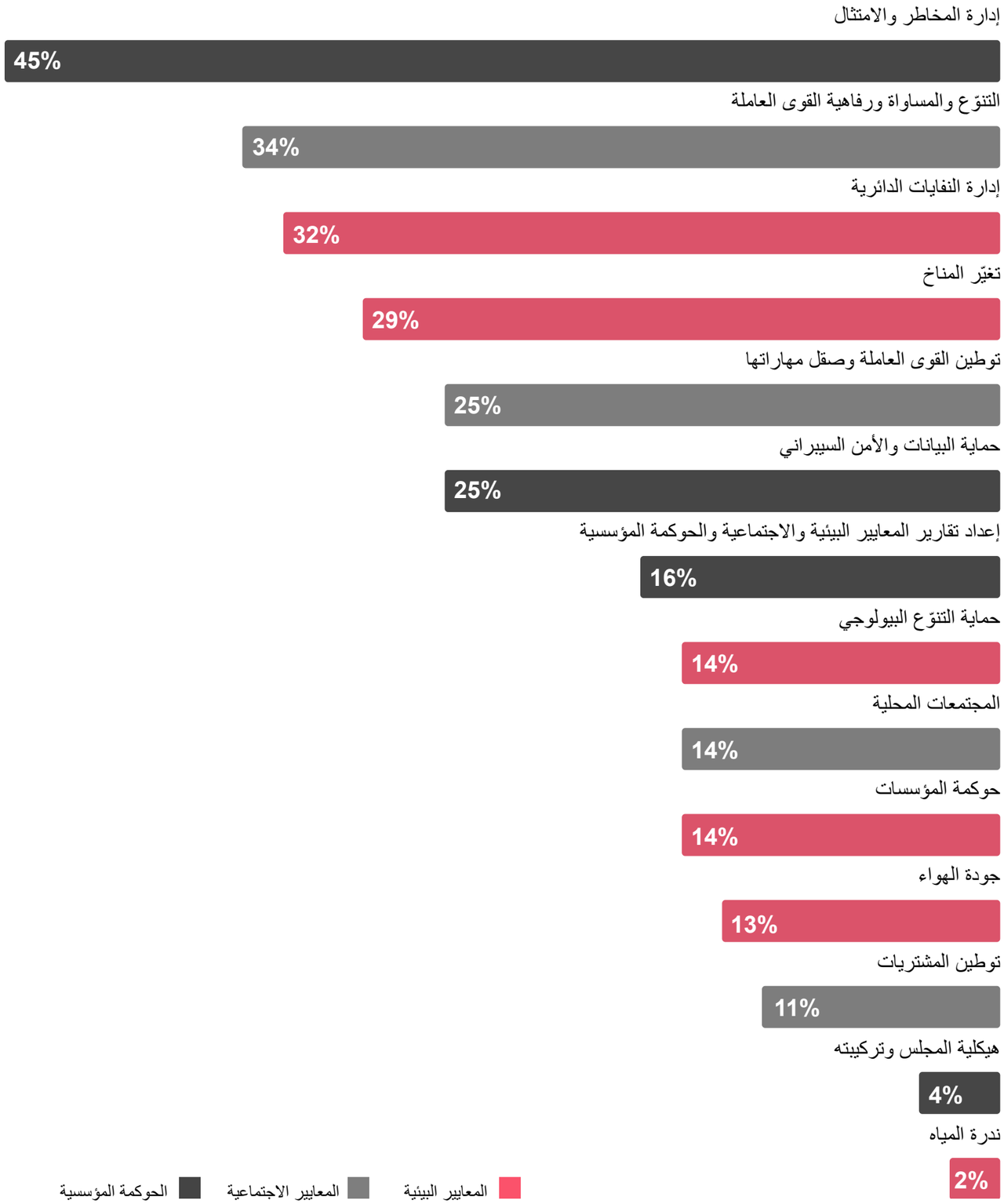

ملاحظة: اختار المشاركون في الاستطلاع أكثر من إجابة واحدة في بعض الأسئلة، وبالتالي قد لا يكون مجموع الأرقام 100%.

”إنّنا نسير كمجتمع بخطى بطيئة، وعلينا أن نكون أكثر استدامة. سلسلة التوريد الدائرية هي أحد الحلول، إلا أنها ليست الحل الوحيد: أعتقد أنه علينا اتخاذ العديد من الإجراءات، والأهم هو وضع الحكومات مستهدفات ومعايير أعلى بكثير ممّا هي عليه اليوم“.

رئيس قطاع الاستدامة
والتصنيع وتغليف المواد الغذائية

03

تفعيل مهارات الاستدامة واعتماد التمويل الأخضر لتحقيق الطموحات المناخية

03 تفعيل مهارات الاستدامة واعتماد التمويل الأخضر لتحقيق الطموحات المناخية

إن رحلة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ليست ثابتة ولا مستقرة بالنسبة إلى عدد متزايد من المؤسسات في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من جميع المؤشرات التي تدلّ على النضج المتزايد لهذه المعايير، يسلّط الاستطلاع الضوء على بعض المجالات التي ما زال التقدّم فيها بسيطاً في أحسن الأحوال (الشكل 6).

وإحدى أكبر الفجوات القائمة هي الافتقار إلى المهارات والخبرات الداخلية لتنفيذ المبادرات المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وهو أمر اعتبره اثنان من بين كل خمسة مشاركين في الاستطلاع عقبة رئيسية تحول دون إحراز أيّ تقدّم إضافي في المجال. وثمة العديد من الأسباب التي يمكنها أن تفسّر هذا النقص في المهارات، ومنها أن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ما زالت مجالاً حديثاً لامتلاك خبرة فيه ومحوراً لم تمتلك المؤسسات التعليمية والمهنية الوقت الكافي للتحضير له كما يجب. فعلى سبيل المثال، وفي حين أن هندسة الطاقة هي تخصص أكاديمي واسع الانتشار في المنطقة، لا تُعتبر الدراسات البيئية شائعة. بالإضافة إلى ذلك، من الصعب إيجاد محاسبين أو مديري مخاطر متخصصين في تحقيق الحياد الكربوني - ليس فقط في المنطقة: فعلى المستوى العالمي، يشير ثلاثة من بين كل أربعة متخصصين ماليين إلى أنهم يفتقرون إلى مهارات الاستدامة[8].

[8]بولي بيندمان، "من هو المسؤول عن سدّ الفجوة التعليمية في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية المرتبطة بالتمويل المستدام؟" موقع Capital Monitor، 1 فبراير، 2022. https://capitalmonitor.ai/strategy/responsilbe/who-is-closing-the-esg-skills-gap-in-finance/

"أحد أبرز التحديات التي نعمل عليها في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية هو تطوير المهارات والخبرات التي نحتاج إليها داخلياً."

المدير العام
قطاع الطيران

إلى جانب ذلك، يُعتبر التمويل فجوة أخرى كبيرة. فقد اعتبر ثلث المشاركين في الاستطلاع القيود المفروضة على التمويل عقبة مهمة تحول دون تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. وقد يبدو الأمر متناقضاً في منطقة اعتُبرت من بين الأكثر فعالية في جمع التمويل الأخضر. وفي الواقع، يشهد سوق السندات الخضراء والمستدامة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نموّاً سريعاً، مع مشاركة متزايدة من جهة البنوك والجهات الحكومية. فقد ارتفع إجمالي قيمة الصكوك والسندات الخضراء والمستدامة التي تمّ إصدارها في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 28.5 مليار دولار أمريكي في العام 2022، بعد أن بلغ 605 مليون دولار فقط في العام 2021[9]. ومن بين الجهات الرئيسية التي تصدر هذا النوع من السندات صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية للمملكة، الذي طرح خلال شهر أكتوبر من العام 2022 أول سندات خضراء بقيمة 3 مليار دولار في بورصة لندن. بالإضافة إلى ذلك، نجحت مؤسسات مثل شركة أبوظبي الوطنية للطاقة وشركة مصدر للطاقة النظيفة في إصدار سندات خضراء[10]. وفي هذا الإطار، قدّرت دراسة أجرتها شركة استراتيجي& في العام 2020 إمكانية مساهمة الاستثمارات الخضراء في ستة قطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي بما يصل إلى 2 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي وتوفيرها أكثر من مليون فرصة عمل بحلول العام 2030[11].

ومع ذلك، يشير الاستطلاع إلى أن مبادرات التمويل الأخضر هذه لم تترجم بعد إلى فرص تمويل مبتكرة على مستوى الأعمال. فالمشاركون في الاستطلاع أفادوا بأن مؤسساتهم تواصل تمويل مبادراتها الخاصة المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، بدلاً من الاستفادة من الأسواق المتنامية للتمويل الأخضر. وأشار حوالى النصف (46%) منهم إلى أنهم توقعوا التمويل الذاتي للجهود المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، في حين أن 13% فقط توقّعوا الحصول على قروض خضراء من البنوك، على سبيل المثال. وقد يدلّ هذا الواقع على حداثة مفهوم التمويل المستدام في الأسواق عالمياً - فإصدار الديون المستدامة على سبيل المثال لم يكتسب زخماً إلا في السنوات الأربع أو الخمس الماضية. لكنه قد يعكس أيضاً الغياب النسبي للممارسات المالية المتطورة على مستوى المؤسسات الأصغر حجماً، أو الافتقار إلى خيارات التمويل الأخضر حتى الآن، أو عدم إدراك فرص التمويل الأخضر التي تتيحها الحكومات والمؤسسات المالية في المنطقة. وفي الواقع، الإجابة على الأرجح هي كل هذه العوامل.

الشكل 6

تتمثل العقبة الأبرز التي تحول دول إحراز تقدّم على مستوى أجندة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الافتقار إلى المهارات والخبرات الداخلية، تليها القيود المفروضة على التمويل.

أيّ من التحديات التالية تترك الأثر الأكبر في تطوير استراتيجية المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الخاصة بكم؟

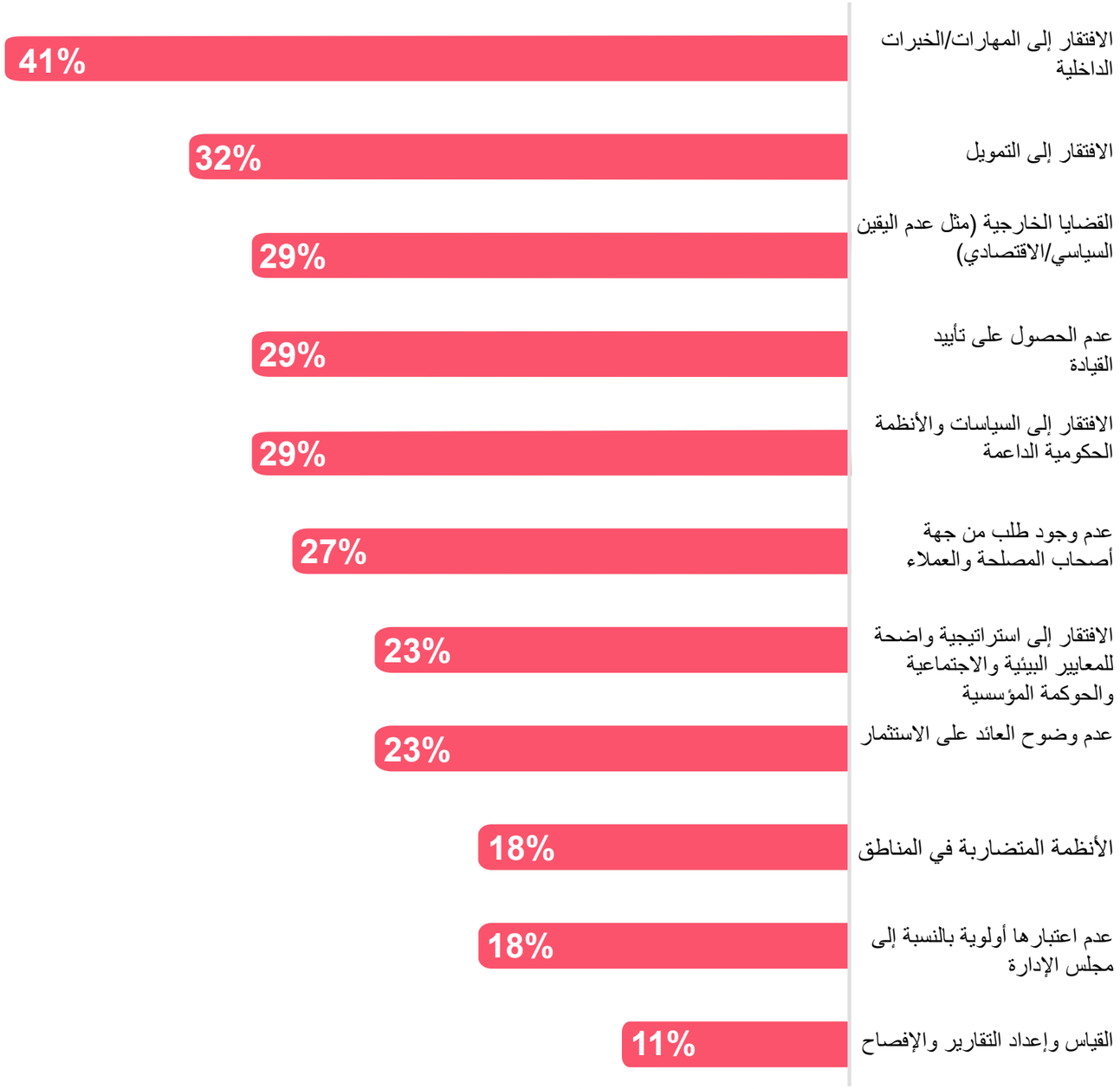

ملاحظة: اختار المشاركون في الاستطلاع أكثر من إجابة واحدة في بعض الأسئلة، وبالتالي قد لا يكون مجموع الأرقام 100%.

[9] أرتي ناجراج، "إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية تتوقع إصدار مجموعة كبيرة من السندات الخضراء من الشرق الأوسط في العام 2023"، موقع The National News، 8 فبراير، 2023.
[10] يوسف سابا ويوروك بهتشلي، "صندوق الثروة السيادية السعودي سيجمع 5.5 مليار دولار من عملية البيع الثانية للسندات الخضراء"، وكالة رويترز، 7 فبراير، 2023.
[11] "التمويل الأخضر في الشرق الأوسط: فرصة لجني 2 تريليون دولار"، شركة استراتيجي&، 2022. https://www.strategyand.pwc.com/m1/en/strategic-foresight/sector-strategies/financial-sector-consulting/green-finance.html

يوضّح الاستطلاع الذي أجريناه الفجوات الأخرى التي ينبغي سدّها وذلك عندما طُلب من المشاركين تحديد المجالات الوظيفية التي تُعتبر فيها المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الأكثر والأقل تطبيقاً. ولهذا السؤال، ركّزنا على المؤسسات التي سبق أن اعتمدت استراتيجية رسمية للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. وقد تبيّن من الإجابات أن هذه المعايير مطبّقة بالكامل أو قيد التطبيق إلى حدّ كبير على مستوى الأفراد، والعمليات التشغيلية، والهدف العام، والمشتريات، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، يشير عدد قليل من المشاركين في الاستطلاع إلى أنه لا يمتلك أيّ خطط لتفعيل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بعض المجالات، لا سيما تمويل الاستثمارات والتسويق والهندسة والمشاريع الرأسمالية.

”لقد سمعت كل أنواع الأعذار: لا نمتلك البيانات، أو الموارد، أو القدرات اللازمة. في الواقع، لن يكون لدينا يوماً ما يكفي من البيانات أو القدرات أو الموارد... كل ما علينا فعله هو البدء اليوم!“

شرجيل بشير
رئيس مكتب الاستدامة
بنك أبوظبي الأول

04

مؤسسات الشرق الأوسط تدعو إلى عقد اتفاق جديد مراعٍ للبيئة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين

04

دعوة مؤسسات الشرق الأوسط إلى عقد اتفاق جديد مراعٍ للبيئة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين

تعكس المجموعة الأخيرة من نتائج الاستطلاع **الرغبة الشديدة في تطوير أجندة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المنطقة:** فقادة الأعمال يواصلون دعوة حكوماتهم إلى تكثيف الجهود والعمل بسرعة أكبر لضمان تسارع الزخم قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين.

وفي هذا الإطار، طلبنا من المؤسسات تحديد السياسات الحكومية التي ترغب في أن يتمّ إطلاقها قبل انعقاد مؤتمر المناخ الممتد على أسبوعين في وقت لاحق من هذا العام - ما يُظهر كيف يتمّ تضمين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في العمليات التشغيلية للمؤسسات - وقد تضمنت قائمة الرغبات مجموعة من الإجراءات العملية. فقد ركّزت على الدعوة إلى اعتماد بنية تحتية أفضل تتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مثل مرافق إعادة تدوير النفايات، وتحويل شبكات الكهرباء لتراعي البيئة، وتعزيز المبادرات الحكومية (أي المبيعات المضمونة) المخصصة لتقنيات المناخ الناشئة. إلا أن القائمة شملت أيضاً بعض التأثيرات المحتملة الأوسع نطاقاً على السياسات: فقد تضمنت دعوة لاعتماد الشهادات والمعايير والبنية التحتية المراعية للبيئة، إلى جانب قانون الاستدامة مع حزم حوافز لتعزيز النموّ المراعي للبيئة (الشكل 7). وفي حال استجاب قادة المنطقة لهذا المطلب الأخير، سيحذون حذو الرئيس الأمريكي بايدن الذي وقّع على قانون خفض التضخم من أجل توفير إعانات كبيرة لتطوير التقنيات المناخية، إلى جانب الجهود الأوروبية المشابهة لتعزيز النموّ المراعي للبيئة وتحفيزه.

الشكل 7

تشريعات الاستدامة والمعايير المراعية للبيئة والبنية التحتية الدائرية على رأس أولويات المؤسسات في المنطقة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين.

ما هي السياسة/ السياسات الحكومية المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التي ترغبون في الإعلان عنها كنتيجة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين؟

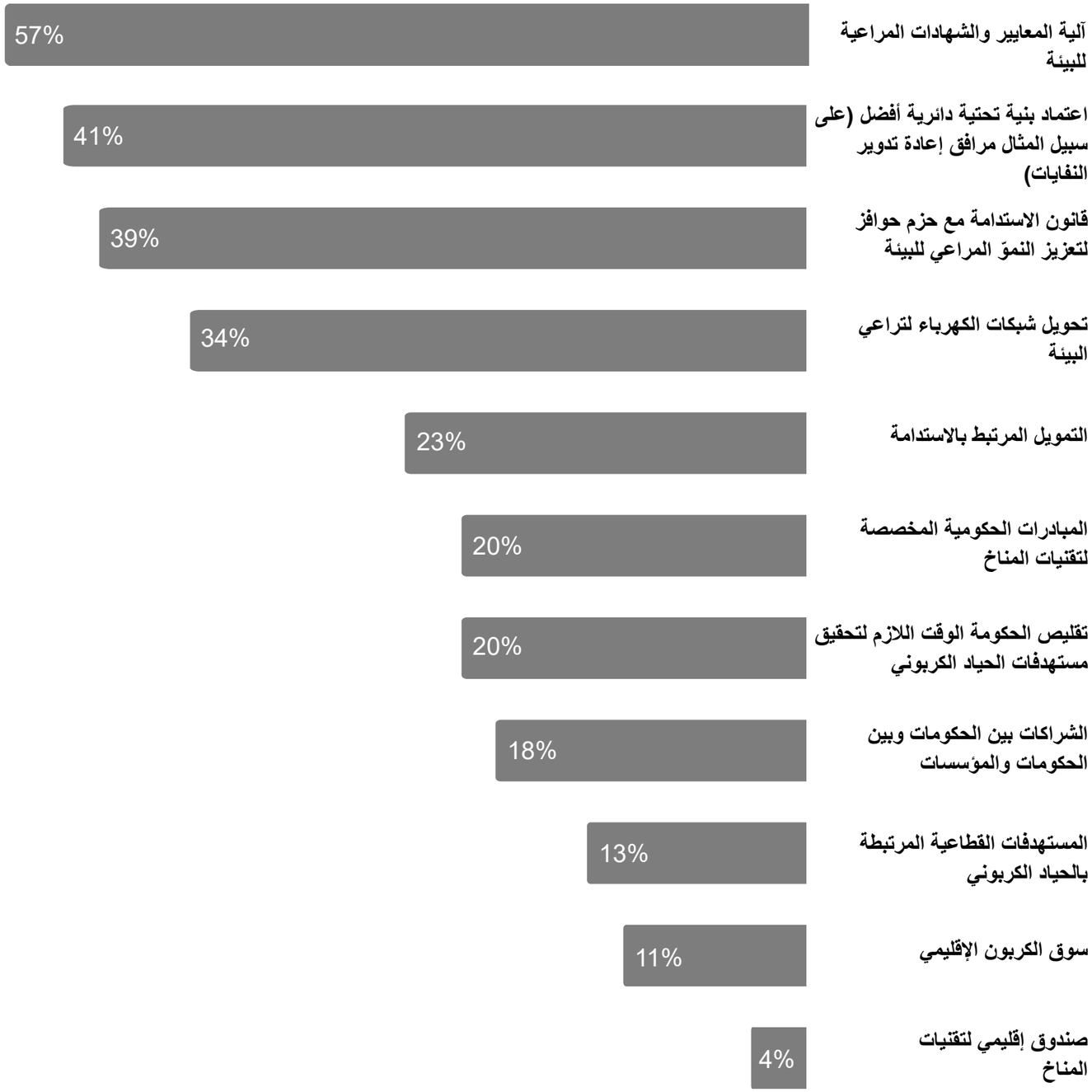

ملاحظة: اختار المشاركون في الاستطلاع أكثر من إجابة واحدة في بعض الأسئلة، وبالتالي قد لا يكون مجموع الأرقام 100%.

التطلع إلى المستقبل

سيضمن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون الذي سينعقد في الإمارات العربية المتحدة مواصلة التركيز على الاستدامة البيئية في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، على الأقل إلى حين تسليم رئاسة المؤتمر إلى الدولة المضيفة التالية في أواخر العام 2024. **إلى جانب ذلك، سيتعيّن على كل من الحكومات والمؤسسات في المنطقة مواصلة رحلاتها في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتسريعها.** ولا شكّ في أن تعزيز جهود الاستدامة إلى المستوى اللازم كي تتمكن المنطقة من تحقيق التزاماتها على صعيد الحياد الكربوني سيتطلب المزيد من الإجراءات الحاسمة في عدد من المجالات. **وفي ما يلي نوضّح أربع خطوات لاحقة بالغة الأهمية.**

01 ضمان اتساق السياسات

فرضت الحكومات والسلطات الأخرى في المنطقة المزيد من المتطلبات المتعلقة بإعداد تقارير الاستدامة على المؤسسات. وسيتعيّن عليها ضمان مواصلة وضع سياسات تمكينية تسرّع من زخم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ويمكن أن يشمل ذلك:

- استحداث تدابير أوسع نطاقاً مثل الحوافز لتشجيع نموّ مؤسسات التقنيات الخضراء وتعزيزه.
- تحسين البنية التحتية في مجالات مثل إدارة النفايات.
- تضمين مبادئ الاستدامة في جميع القرارات المتعلقة بالسياسات.

02 تعميم التفكير القائم على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على مستوى المؤسسات

يسلّط الاستطلاع الضوء على بعض الأساليب العملية التي بدأت المؤسسات في المنطقة باعتمادها لإجراء تغييرات كبيرة في عملياتها التشغيلية من أجل التكيّف مع المتطلبات الجديدة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ومن المهم مواصلة الزخم، من خلال:

- ترسيخ التفكير القائم على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المجالات التي ما زالت اليوم أقل تأثراً بالاستدامة، بما فيها التسويق والهندسة.
- التأكد من أن الاستدامة هي جزء لا يتجزأ من جميع القرارات المتعلقة بالتخطيط والعمليات التشغيلية.
- تركيز الرؤساء التنفيذيين على الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بشكل مستمر، على الرغم من تكليفهم موظفين آخرين بجزء من المسؤولية.

03 التركيز على مهارات الاستدامة

ينبغي أن تعتبر الحكومات والمؤسسات والمنشآت التعليمية في المنطقة معالجة مسألة تنمية المواهب أولوية مستمرة. وبإمكانها:

- إعادة النظر في المناهج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي لإعداد الجيل التالي من الخبراء التقنيين والقادة البيئيين.
- إعداد تخصصات جديدة تشمل الهندسة البيئية وعلوم الحفظ واستراتيجية الاستدامة وإدارة المشاريع، وتتماشى مع تحديات المناخ السائدة في المنطقة.
- إعداد مبادرات على مستوى المؤسسات لتوطين القوى العاملة من أصحاب القدرات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

04 تعزيز الوضوح بشأن التمويل الأخضر وإمكانية الوصول إليه

يمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات لوضع حدّ للقيود الحالية المفروضة على التمويل:

- بإمكان البنوك والأسواق المالية والمسؤولين التنفيذيين للشؤون المالية تسريع عملية نشر الأدوات المالية المراعية للبيئة بشكل متزايد في المنطقة.
- يمكن تحفيز نموّ أسواق الكربون واعتماد أدوات مالية أكثر ابتكاراً، بما فيها السندات المرتبطة بالاستدامة، بهدف تعميم مفهوم التمويل المستدام.
- بإمكان المؤسسات الأخذ في الاعتبار إمكانية وضع أسعار داخلية للكربون لتسريع تحوّلها إلى التمويل الأخضر.

نبذة عن الاستطلاع

أجرت بي دبليو سي الاستطلاع الثاني المرتبط بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط بين:
27 فبراير و14 مارس 2023.

وقد جمع هذا الاستطلاع إجابات من قادة الأعمال المعنيين بالأنشطة المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في مؤسساتهم، مع العلم أن غالبية المشاركين يعملون في مؤسسات مقرّها **منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.**

حوالى **2/3** هذه المؤسسات تجمع إيرادات تتجاوز قيمتها **100 مليون دولار.**

العدد الأكبر من المشاركين في الاستطلاع كان من مؤسسات مقرّها في:

45%
الإمارات العربية المتحدة

23%
المملكة العربية السعودية

13%
قطر

شارك في الاستطلاع مزيج من المسؤولين التنفيذيين والمديرين التنفيذيين

45%
من المسؤولين التنفيذيين

55%
من المديرين التنفيذيين

تعمل المؤسسات المشارِكة في مجموعة من القطاعات، بما فيها:

الخدمات المالية	المنتجات الصناعية	التجزئة والمستهلك	الطاقة والمرافق والموارد
التكنولوجيا والإعلام والاتصالات	الصحة	الحكومة والخدمات العامة	

تواصلوا معنا

الدكتور يحيى عنوتي
الشريك المسؤول عن قطاع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في استراتيجي& الشرق الأوسط

أندرو ثورلي
رئيس قطاع الاستدامة والاقتصاد في بي دبليو سي الشرق الأوسط

أوريليان فنسنت
الشريك المسؤول عن قطاع الخدمات المالية في بي دبليو سي الشرق الأوسط

عزّة فوزي
الشريكة المسؤولة عن قطاع الضمان وإعداد تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بي دبليو سي الشرق الأوسط

نبذة عن بي دبليو سي

هدفنا في بي دبليو سي هو تعزيز الثقة في المجتمع وحل المشاكل الهامة. بي دبليو سي هي شبكة شركات متواجدة في 152 بلداً ويعمل لديها ما يقارب 328،000 موظف ملتزمون بتوفير أعلى معايير الجودة في خدمات التدقيق والاستشارات والضرائب. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.pwc.com.

تأسست بي دبليو سي في الشرق الأوسط قبل 40 عاماً ولديها 24 مكتباً في 12 دولة، حيث يعمل لديها حوالى 8,000 موظف.(www.pwc.com/me).

بي دبليو سي تشير إلى شبكة بي دبليو سي و/ أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، كل واحدة منها هي كيان قانوني مستقل. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.pwc.com/structure.

© 2023 بي دبليو سي. جميع الحقوق محفوظة